

خارج الفقہ

۱۳

۷-۸-۹۲ القول فی الحج بالنذر و...

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و كان ممّا يجب فيه طاعة الوالد إذا أمر أو نهى (١)، و أمّا ما لم يكن كذلك فلا، كما إذا حلف المملوك أن يحجّ إذا أعتقه المولى، أو حلفت الزوجة أن تحجّ إذا مات زوجها أو طلقها، أو حلفاً أن يصلّي صلاة الليل، مع عدم كونها منافية لحق المولى، أو حق الاستمتاع من الزوجة، أو حلف الولد أن يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن، أو نحو ذلك ممّا لا يجب طاعتهم فيها للمذكورين، فلا مانع من انعقاده، و هذا هو المنساق من الأخبار، فلو حلف الولد أن يحجّ إذا استصحبه الوالد إلى مكة (٢) مثلاً لا مانع من انعقاده، و هكذا بالنسبة إلى المملوك و الزوجة،
- (١) و لو من جهة اقتضاء مخالفته إيذائه لأن الثابت من الآية حرمة إيذاء الوالدين لا وجوب طاعتهما كما اعترف به في الجواهر أيضاً و منه يظهر ما في كلامه الآتي من قوله: ممّا لا يجب طاعتهم، انتهى. (أقا ضياء).
- (٢) مرجع هذا الحلف بالإتيان بالحجّ مع إذن الوالد و رضاه و الظاهر أنه لا إشكال في انعقاده و في خروج هذا الفرض عن منساق الأخبار و كذلك في المملوك و الزوجة إذا حلفا أو نذرا كذلك. (الأصفهاني).

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- فالمراد من الأخبار أنه ليس لهم أن يوجبوا على أنفسهم باليمين ما يكون منافياً لحقّ المذكورين، و لذا استثنى بعضهم الحلف على فعل الواجب أو ترك القبيح (١)، و حكم بالانعقاد فيهما، و لو كان المراد اليمين بما هو يمين لم يكن وجه لهذا الاستثناء، هذا كلّه في اليمين،
- (١) هذا الاستثناء لا ينافي موضوعيّة اليمين و إن كان في نفسه محلّ تأمل. (الكلبي يگانی).

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- (الأول) ذهب جماعة كالعلامة في المحكى عن إرشاده و الشهيد الثاني في المحكى عن المسالك و المحكى عن الرياض الى اشتراط اذن المولى و الزوج و الوالد في صحته يمين المملوك و الزوجة و الولد، فلو حلف أحد هؤلاء بدون الاذن لم ينعقد،
- و ذهب جماعة آخرون الى عدم اشتراط إذنهم بل لهم حل يمينهم إذا لم يكن حلفهم مسبوقاً " بإذنهم، و قد نسب إلى الأكثر، و عن المسالك و المفاتيح نسبه الى المشهور.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

• «٤» ١٠ بابُ أَنَّ يَمِينَ الْوَلَدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَمْلُوكِ لَا تَنْعَقِدُ مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ

• ٣٠٢٩٤ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قَالَ: لَا يَمِينَ لَوْلَدٍ «٦» مَعَ وَالِدِهِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا - وَلَا لِلْمَمْلُوكِ مَعَ سَيِّدِهِ.

• (٥) - الكافي ٧ - ٤٣٩ - ١، و التهذيب ٨ - ٢٨٥ - ١٠٤٩.

• (٦) - في المصدر - للولد.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

• ٢٩٤٠٤ - ٢ - «١» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَيِّمِينَ لِلْوَلَدِ مَعَ وَالِدِهِ وَ لَأَلِلمَمْلُوكِ مَعَ مَوْلَاهُ- وَ لَأَلِلمرأةِ مَعَ زَوْجِهَا- وَ لَأَنْذِرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَ لَأَيِّمِينَ فِي قَطِيعَةٍ.

• (١) - الكافي ٧ - ٤٤٠ - ٦، و أورده في الحديث ١ من الباب ٥ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة، و عن الفقيه و الأمامي في الحديث ١ من الباب ١١ من هذه الأبواب، و قطعة منه عن الفقيه في الحديث ٢، و عن أمامي الصدوق في الحديث ١١ من الباب ٤ من أبواب الصوم المحرم، و قطعة عن أمامي الطوسي في الحديث ٧ من الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو، و قطعة في الحديث ١ من الباب ٥ من أبواب العتق، و قطعة عن الفقيه في الحديث ٢ من الباب ١٧ من أبواب النذر.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

• وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «٢» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عٍ مِثْلَهُ «٣».

• (٢) - التهذيب ٨ - ٢٨٥ - ١٠٥٠.

• (٣) - الفقيه ٣ - ٣٥٩ - ٤٢٧٣.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- ٥٠٢٩٤ - ٣ - «٤» و بإسناده عن حماد بن عمرو و أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آباءه في وصية النبي ص لعلی ع قال: يا علی و لا یمین فی قطیعة رحم - و لا یمین لولد مع والده - و لا لامرأة مع زوجها و لا للعبد مع مولاه.
- (٤) - الفقيه ٤ - ٣٦٧ - ٥٧٦٢.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- «٥» ١١ بَابُ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْعَقِدُ فِي مَعْصِيَةٍ كَتَحْرِيمِ حَلَالٍ أَوْ تَحْلِيلِ حَرَامٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمٍ
- ٢٩٤٠٦ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا رِضَاعَ بَعْدَ فِطَامٍ - وَ لَا وَصَالَ فِي صِيَامٍ - وَ لَا يُتَمَّ بَعْدَ احْتِلَامٍ - وَ لَا صَمْتَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ - وَ لَا تَعَرُّبَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ - وَ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ - وَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ - وَ لَا عِتْقَ قَبْلَ مَلَكَ - وَ لَا يَمِينَ لَوْلَدٍ مَعَ وَالِدِهِ - وَ لَا لِلْمَمْلُوكِ مَعَ مَوْلَاهُ وَ لَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا - وَ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَ لَا يَمِينَ فِي قَطِيعَةٍ. (٦) - الفقيه ٤ - ٣٥٩ - ٤٢٧٣.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

• وَ رَوَاهُ فِي الْأُمَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ جَمِيعًا عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ وَ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمِيثَمِيِّ جَمِيعًا عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ «١» وَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى فِي نَوَادِرِهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ «٢» وَ رَوَاهُ الطُّوسِيُّ فِي الْأُمَالِي عَنِ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ الصَّدُوقِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مِثْلَهُ «٣».

- (١) - أمالي الصدوق - ٣٠٩ - ٤.
- (٢) - نوادر أحمد بن محمد بن عيسى - ٤٦ - ١٧.
- (٣) - أمالي الطوسي ٢ - ٣٧.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- ٢٩٤٠٩ - ٤ - «٢» وَ فِي الْخِصَالِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَلِيِّ عٍ فِي حَدِيثِ الْأَرْبَعِمِائَةِ قَالَ: وَ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ - وَ لَا يَمِينَ فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ - وَ لَا يَمِينَ لَوْلَدٍ مَعَ وَالِدِهِ وَ لَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا - وَ لَا صَمْتَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ - وَ لَا تَعْرُبَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ.
- (٢) - الْخِصَالُ - ٦٢١ - ١٠، وَ أُورِدَ صَدْرَهُ فِي الْحَدِيثِ ٣ مِنْ الْبَابِ ١٧ مِنْ أَبْوَابِ النَّذْرِ.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و لا تتعقد من الولد مع والده إلا مع إذنه و كذا يمين المرأة و المملوك إلا أن يكون اليمين في فعل واجب أو ترك قبيح.
- و لو حلف أحد الثلاثة في غير ذلك كان للأب و الزوج و المالك حل اليمين و لا كفارة و لو حلف بالصريح و قال لم أورد اليمين قبل منه و دين بنيته

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و لا تتعد من الولد مع والده إلا مع إذنه، و كذا يمين المرأة و المملوك إلا أن يكون اليمين في فعل واجب أو ترك قبيح بلا خلاف في شيء من ذلك في الجملة، بل عن الغنية الإجماع عليه، ل
- خبر ابن القداح «١» عن أبي عبد الله عليه السلام «لا يمين لولد مع والده، و لا للمرأة مع زوجها، و لا للمملوك مع سيده»
- و صحيح منصور ابن حازم «٢» عنه عليه السلام أيضا قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله لا يمين للولد مع والده، و لا للمملوك مع مولاه، و لا للمرأة مع زوجها، و لا نذر في معصية، و لا يمين في قطيعة»

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و نحوه خبره الآخر «٣» عن أبي جعفر عليه السلام، و
- خبر أنس بن محمد عن أبيه «٤» عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام في وصية النبي صلى الله عليه و آله لعلي عليه السلام قال: «و لا يمين في قطيعة رحم، و لا يمين لولد مع والده، و لا امرأة مع زوجها، و لا للعبد مع مولاه».

- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من كتاب الايمان الحديث ١.
- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من كتاب الايمان الحديث ٢.
- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من كتاب الايمان الحديث ١.
- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من كتاب الايمان الحديث ٣.
- (٥) الوسائل الباب - ١٠ - من كتاب الايمان الحديث ٢.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و على كل حال فقد قيل: إن مقتضاها كالعبرة و نحوها عدم الصحة هنا، لأنه أقرب المجازات إلى نفي المهية بعد تعذر الحقيقة، مضافا إلى شهادة سياق الصحيح «٥» المتضمن لنفي النذر على المعصية المراد منه نفي الصحة إجماعا بذلك.
- و من هنا كان عدم الصحة خيرة الفاضل في الإرشاد و ثاني الشهيد في المسالك و غيرهما ممن تبعهما على ذلك، و لأن اليمين إيقاع و لا تقع موقوفة.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- هذا و لكن قول المصنف متصلا بما سمعت و لو حلف أحد الثلاثة في غير ذلك كان للأب و الزوج و المالك حل اليمين و لا كفارة ظاهر في الصحة بدون الاذن و إن كان له حلها، و كذا عبارته في النافع، بل و عبارة الدروس، بل في المسالك و عن المفاتيح نسبه إلى الشهرة،

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و حينئذ فلو مات الأب أو طلقت المرأة أو أعتق العبد قبل الحل انعقدت و إن لم نشترط بقاء المبدأ في صدق المشتق، لكن من المعلوم عدم اشتراط الاذن في الابتداء بعد الموت و الفراق و العتق فكذا في استدامتها، بل يتحقق الحنث و الكفارة على هذا القول مع فرض عقدها حال عدم علمهم أو معه و لم يحلوا أو مضى وقت اليمين، إلى غير ذلك مما لا يخفى عليك من الفرق بين القولين.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

• و لعل الأخير منهما أقرب، للعمومات الدالة على لزوم الوفاء باليمين، و لكن ضعفه في الرياض باختصاصها إجماعاً بالأيمان الصحيحة، و كون اليمين منها في المسألة أول الكلام، و دعواه مصادرة، و على تقدير تسليمها تخصص بالمعتبرين «١» الظاهرين في نفي الصحة مفهوماً و سياقاً، و طرحهما و الاقتصار في التخصيص على المتيقن منه بالإجماع - و هو صورة المنع لا عدم الاذن - لا وجه له أصلاً إلا على تقدير عدم العمل بأخبار الآحاد، أو بالخبرين خاصة باعتبار تضعيف أحدهما و وجود إبراهيم بن هاشم الذي لم ينص على توثيقه في الآخر، و أقصاه أنه حسن و ليس بحجة، و يضعف الجميع حجية الآحاد المعتبرة الإسناد، و جواز التخصيص بها للقطعيات كما برهن عليه في محله، و وثاقة إبراهيم على الرأي الصحيح، مع أن الخبر الذي هو حسن به مروى في الفقيه بطريق صحيح، و بالجملة فلا ريب في ضعف هذا القول و إن كان للأكثر.

• (١) الوسائل الباب - ١٠ - من كتاب الايمان الحديث ١ - ٢.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- قلت: فيه (أولاً) أن تخصيص العمومات بالصحيحة يبطل الاستدلال في كل مقام عليها بأَوْفُوا بِالْعُقُودِ «سورة المائدة: ٥- الآية ١» و نحوها، و (ثانياً) أنه قد يقال: إن ظاهر قوله: «مع والده» نفيها مع معارضة الوالد، إذ تقدير وجوده ليس بأولى من تقدير معارضته، بل هذا أولى للشهرة و العمومات، بل قد يقال: إنه منساق من مثل التركيب المزبور، خصوصاً مع ملاحظة أن منشأ ذلك تقديم طاعة الوالد و الزوج و السيد على أولئك، فيكون الحاصل أنه لا يمين للولد على فعل شيء مع إرادة الوالد تركه سواء تقدمت أو تأخرت.

يعتبر فى انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- بل لو لم يكن هذا المراد لما كان وجه لاستثناء الاذن، ضرورة خلو النصوص المزبورة عن الصحة معها التى لا خلاف فيها بين الأصحاب، بل الإجماع ظاهراً عليها، و ليس إلا لأن المراد من التركيب المزبور ما ذكرناه، و معها لاحقاً أو سابقاً لا معارضة بين الولد و الوالد، و ليس ذا من الإيقاف فى شىء، بل أقصاه بقاء اليمين على مقتضى الصحة التى لم يتحقق معارضة المانع لها و هو النهى.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و من هنا كان فتوى أكثر الأصحاب على ذلك حتى المصنف و لا تناقض في كلامه، ضرورة كون المراد بأوله من عدم الانعقاد بقريئة آخره أن للوالد مثلاً الحل، فهي يمين متزلزلة، و يصدق عليها أنها غير منعقدة، لا أن المراد من عدم انعقادها فسادها حتى يكون منافياً لتفريع الحل، بل لعل التأمل يقتضى القطع بكون المراد ذلك.

يعتبر فى انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- فمن الغريب غفلة هؤلاء المتأخرين عن ذلك مع أنه الأصح، و كذا غفلتهم عن حكم المستثنى، فإن متأخرى المتأخرين أخذوا الأصحاب بأن وجهه غير واضح، لإطلاق النص، و عدم دليل على إخراج هذا الفرد، و تعيين الفعل عليه وجودا و عدما لا يقتضى ترتب آثار انعقاد الحلف عليه حتى تترتب الكفارة على الحنث.